البابا وأمن الدولة

4

يعرف البابا شنودة جيدا أن كل خطوة من خطواته مرصودة،أنفاسه محسوبة عليه بدقة، فهو رأس الكنيسة المصرية،يستطيع أن يوجهها إلى الوجهة التى يشاؤها فى الوقت الذى يريده.

لكن ذلك وحده ليس المبرر لأن يتحول إلى رجل محاصر،فشخصية البابا شنودة التى يغلب عليها الطابع السياسى أكثر من الروحى، تجعل مباحث أمن الدولة تعتبره رجلا خطرا وتجب متابعته.

إن خطورة البابا شنودة السياسية بدت منذ السنوات الأولى لصعوده إلى الكرسى البطريركى تحديدا فى العام ١٩٧١،ومن بين ما يروى عن تولى شنودة

المنصب أنه كان مدعوما من الرئيس لسادات شخصيا.

كان السادات يظن أن البابا شنودة رجل سهل يمكن التعامل معه بسهولة دون أن يثير أى مشاكل،مثله فى ذلك مثل البابا كيرلس السادس الذى كان على وفاق دائم مع الرئيس عبد الناصر.

ولذلك صدرت التوجيهات إلى ممدوح سالم الذى كان وقتها وزيرا للداخلية أن يساند البابا شنودة.

لكن بعد سنوات من جلوس البابا على عرشه بدا أنه ليس رجلا سهلا،وأن التعامل معه لابد أن يكون بحساب، للدرجة التى دفعت الرئيس السادات إلى أن يقول لممدوح سالم:هو ده اللى كنا فاكرينه سهل يا ممدوح...شكلنا شربنا الراجل ده.

هذه الرواية لا يمكن تصديقها بسهولة لأكثر من سبب.

أولها: أن البابا شنودة جاء من خلال القرعة الهيكيلية،أى أن القرعة هى التى جاءت به،خاصة أنه لم يكن أكثر المرشحين أصواتا،بل جاء فى الترتيب الثانى.

ولو سلمنا جدلا أن الجهات الأمنية ساعدت البابا شنوده فى صعوده إلى منصبه، فمعنى ذلك أنه تم اللعب فى القرعة،وهو ما لم يحدث طبقا لشهود عيان لا يزالون أحياء حضروا قرعة اختيار البابا.

من جهة ثانية، فالبابا شنودة لم يكن فى أى وقت من الأوقات رجلا سهلا،بل كان منذ البداية داهية سياسية وروحية فى وقت واحد،وكانت له جماهيرية طاغية من خلال محاضراته التى كان يلقيها فى الكلية الإكليريكية،ثم أنه كان من المحرضين الكبار على البابا كيرلس السادس رغم أنه هو الذى جاء به ونصبه أسقفا للتعليم.

لم يكن البابا شنودة تعجبه كثير من سياسات وتصرفات وقرارات البابا كيرلس،فحرض الشباب ضده،وهناك شهود عيان أيضا كانوا وقتها طلبة فى الكلية الإكليريكية وسمعوا البابا شنودة بآذانهم، وهو ينتقد سياسات سلفه العظيم.

مؤكد أن هذه الوقائع وصلت للرئيس السادات من خلال أجهزة أمن الدولة،ولذلك

فمن المستبعد أن يقول السادات أنه شرب شنودة،والمقصود أن الرجل لا يمكن زحزحته من مكانه ومنصبه إلا بالموت،لكن يبدو أن الرئيس السادات ويسبب خلافه مع الأنبا شنودة قرر أن يكون أقوى من الموت... فأزاح البابا من منصبه.

كان ذلك بقرار جمهورى من الرئيس حمل رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ ،وهو القرار الذى قضى بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية،وذهب القرار كذلك إلى تشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة.

لم يتوقف الرئيس السادات عند قرار عزل البابا شنودة، ولكنه حدد إقامته فى وداى النطرون،وكان لابد من مبررات قوية يملكها الرئيس كى يطيح برأس الأقباط هكذا باستخفاف واستسهال لا يليق بالرجلين.

مبررات الرئيس السادات كانت جاهزة.

فى ٥ من سبتمبر ١٩٨١م أذاع الرئيس السادات بيانا على الشعب المصرى جاء فيه:«منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحل متعددة إحداث فتنة طائفية بين أبناء الأمة،وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستغلة فى سبيل ذلك تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشعب عن طريق تنميته وازدهاره وديمقراطيته،وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالإجراءات العادية تارة والنصيحة مرة أخرى وبالتوجيه والترشيد مرات».

وكشف البيان أنه:« فى الأونة الأخيرة بصفة خاصة وقعت أحداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم،إلا أن هذه الفئة الباغية قد استرسلت فى غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوى وسلكت سبيل العنف والإرهاب وسفك الدماء وتهديد الآمنين،كما أن بعض الأفراد قد استغلوا هذه الأحداث وعمدوا إلى تصعيدها،الأمر الذى وجب معه اتخاذ

إجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذى هدد الوطن والوحدة الوطنية انطلاقا من المسؤولية الدستورية الممتدة من أحكام المادة ٧٣ من الدستور».

بيان رئاسة الجمهورية حتى هذا الحد كان غامضا ومراوغا وملغزا،فمن هؤلاء الذين يتحدث عنهم ...وماذا فعلوا بالضبط حتى يصدر البيان غاضبا بهذه الصورة؟

ولذلك كان لابد من المزيد من الشرح وهو ما حدث بالفعل.

لكن الشرح لم يأت فى البيان، جاء فى خطاب الرئيس السادات الذى ألقاه مساء ٥ سبتمبر ١٩٨١ ليفتح به خريف الغضب على الجميع.

قال السادات فى خطابه:«إن مشكلتين فرديتين بين المسلمين والمسيحيين حدثتا يومى ١٢ و١٧ يونيو ١٩٨١ فى الزاوية الحمراء،إلا أن بعض مثيرى الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما فى إطار طائفى بعيد عن الحقيقة، وبالغوا فى تصويرها وأشاعوا أن وفيات وإصابات حدثت،فاندفع البعض دون تروى لارتكاب الحوادث المؤسفة التى نتج عنها ١٧ قتيلا و١١٢ مصابا».

أشار الرئيس السادات فى خطابه كذلك إلى أن النيابة تولت التحقيق فى الموضوع، كما تولت التحقيق مع المقبوض عليهم فى هذه الأحداث والبالغ عددهم ٢٢٦ شخصا حتى ٢٦ يونيو ١٩٨١،أفرج عن ١١١ منهم حتى ٢٧ يونيو،وبقى ١١٥ محبوسين على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليهم النيابة تهم التجمهر والقتل والإصابة وإتلاف الممتلكات وإخفاء الأشياء المسروقة،وانخفض هذا العدد إلى ٢٧ فى سبتمبر،وما زالت التحقيقات باقية على ورود تقارير المعمل الجنائى والطب الشرعى عن تشريح الجثث وبيان الإصابات وكذا فحص الأسلحة المضبوطة.

ثم نأتى إلى المساحة الأهم فى خطاب الرئيس،قال السادات:«إن النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التى كانت على مستوى مسؤوليتها حين بادرت باستنكار هذه الأحداث وإعلان خروج المشاركين فيها عن أحكام الأديان السماوية التى تحض على الإخاء والمحبة والسلام».

هناك قيادات دينية استنكرت ما جرى إذن،لكن لم يقصد السادات البابا شنودة من بينهم،بدليل أنه عزله وأبعده متهما إياه بأنه من أشعل الفتنة الطائفية فى مصر.

لكن هل اتهام الرئيس للبابا كان كافيا؟

بالطبع لا ..ولذلك كان لابد من تقارير أخرى تدعم آراء الرئيس ومواقفه،وهنا بدأت مباحث أمن الدولة تعمل وتجمع المعلومات،وتعد تقريرا كاملا عن البابا شنودة.

تقرير أمن الدولة عن البابا شنودة الذى أعد فى بداية الثمانينيات وجه أربعة اتهامات للبابا شنودة.

الاتهام الأول: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر.

يشير التقرير إلى أن البابا شنودة بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التى تنادى بأن مصر دولة قبطية، استعمرها المسلمون،أما هذه الوقائع فقد حددها التقرير فى نقاط محددة.

أولا:فى شهر أغسطس ١٩٧٣م التقى فى دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التى يتولى رئاستها، وطالبهم أن يكون الهدف من المجلة هو إحياء الكيان الطائفى واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بجرأة وصراحة.

ثانيا:فى شهر يناير ١٩٧٥م أنشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بأنبا رويس بالعباسية، وأصدر تعليماته إلى الكنائس بإنشاء هذه الفصول بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء عليها.

ثالثا:فى شهر سبتمبر ١٩٧٥م أصدر تعليماته للكنائس بعد الاحتفال بعيد النيروز يوم ١٢ سبتمبر ،وألقى كلمة فى موعظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر سبب ذلك،وعلى إثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب فى ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين،بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا أكثر من مرة.

رابعا:فى يناير ١٩٧٧ م التقى بقساوسة من محافظة المنوفية وناشدهم بتوعية

أبناء الطائفة لزيادة النسل وحث الشباب على الزواج،انطلاقا من أن مصر أساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمى أصبح الإسلام، وأنه كان يجب النص فى لدستور على الدين المسيحى أيضا،وناشدهم بالتبشير بالدين المسيحى والتحدث خارج الكنيسة بالاشتراك فى المؤتمرات السياسية وزيادة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحى.

كما ألقى محاضرة بالكاتدرائية بالعباسية بعنوان«إنجيل برنابا وتعارضه مع القرآن»،استشهد فيها بآيات قرآنية وآراء لبعض علماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم،مما يشجع باقى الكتاب المسيحيين على اتباع هذا النهج.

وألقى محاضرة أخرى فى الكاتدرئية أيضا بعنوان «التثليث والتوحيد» تضمنت بعض الآيات القرآنية المبتورة والمحرفة،للرد على النقد الذى يوجه إلى الديانة المسيحية.

الاتهام الثانى:الحض على كراهية النظام.

أورد تقرير مباحث أمن الدولة فى هذا السياق أيضا وقائع محددة يمكن أن نرصدها على النحو التالى:

أولا:فى ٣١ أغسطس ١٩٧٧ عقد المجمع المقدس اجتماعا برئاسة البابا شنودة وأصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة،واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة وتتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استياءهم من اضطهاد المسلمين والمسؤولين المسيحيين،إلا أنه أرجأ البت فى هذا الاقتراح انتظارا لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت.

ثانيا:استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلى كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا يوم ٢ سبتمبر ١٩٧٨ وذلك بإيعاز القمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية لعقد المؤتمرات والمطالبة بتلبية مطالب الأقباط والتشكيك فى حيدة

الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة.

ثالثا:فى شهر أكتوبر ١٩٧٩ قام بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بورسعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة لتعبئة الرأى العام المسيحى فى الخارج ضد السلطات والنظام فى مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهئيات القبطية الخارجية للتدخل والضغط على المسؤولين المصريين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية.

رابعا:استثمر حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية فى ١٨ مارس ١٩٨٠، وأوعز إلى القمص أنطونيوس ثابت بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين لتعبئة مشاعرهم وإثارتهم،وقيامه بدعوة المجمع المقدس وإصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهانى من المسؤولين،مع معاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة إلى الولايات المتحدة، وحث تجمعات الأقباط فى الخارج والهئيات القبطية على اتخاذ مواقف معادية أثناء هذه الزيارة بهدف الضغط لتلبية مطالب الأقباط.

الاتهام الثالث:إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك

أكد التقرير هذا الاتهام من خلال وقائع محددة جاءت كالتالى:

أولا: فى ٢٤ فبراير ١٩٧٥ رأس البابا شنودة المجلس الملى للأقباط الأرثوزكس وأصدر قرارا بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلى والمطالبة بتمثيل الأقباط فى المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى حالة اختلاف الملة،واتفق على إرسال خطابات إلى المسؤولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالإتحاد الاشتراكي تمثيلا صحيحا.

ثانيا: فى ١٩ يوليو ١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية،وقام بتكليف الأنبا بيمن – الأسقف العام – بالمرور على أبراشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد وتكليفهم

بسرعة الانتهاء من إجراء الإحصاء العددى للمسيحيين.

ثالثا: فى ٥ يناير ١٩٧٧ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط بالعباسية،وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية من أجل المطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين،وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطى السائد فى التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين.

رابعا: فى أغسطس ١٩٧٧ وبعد أن تحدثت الصحف عن قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس الكنسية لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير للمسؤولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض.

خامسا: فى ١ سبتمبر ١٩٧٧ عقد اجتماعا بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بالكاتدرائية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ٥ سبتمبر تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة.

سادسا: فى ٢٠ فبراير ١٩٧٩ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية، وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين على القانون،وأن ذلك نصرٌ له وللطائفة،وأكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة،وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية.

سابعا: فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩ طلب من القمص أنطونيوس ثابت الدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة بالإسكندرية فى نوفمبر من نفس العام، لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، وذلك للضغط على المسؤولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحى ذلك.

ثامنا: فى ٤ نوفمبر ١٩٧٩ اجتمع بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون مع عدد من

المطارنة ورجال الدين المسيحى، لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية،وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى ١ نوفمبر كموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب،وتكليف وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع أعضاء المجالس الملية الفرعية لإعلان رأى الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب.

تاسعا: فى ٢ نوفمبر ١٩٧٩ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملى العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية، لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط ووقع الحاضرون فى نهاية الاجتماع مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور وهى عبارة تقول: بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط.

عاشرا: فى ٨ نوفمبر ١٩٧٩ عقد اجتماعا بالمقر البابوى بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور،وأصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة وخاصة المحامين بتحرير المذكرات التى تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور،وقد التقى ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوى ودار بينهم حديث حول تعديل المادة الثانية من الدستور،وعلق على ذلك بقوله بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسؤولين بشأن الضمانات التى طلب إدخالها على تعديل تلك المادة لحماية الأقباط،وأنه فى حالة عدم تلبيتها ردد عبارة «حنخليها دمًا للركب من الإسكندرية إلى أسوان».

الاتهام الرابع:الإثارة.

ورغم أن هذا الاتهام كان غامضا بعض الشيء إلا أن تقرير أمن الدولة أورد عدة وقائع تشير إليه وتؤكده على النحو التالى:

أولا: فى ١٠ يوليو ١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك

وإشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم، ومداومة الاتصال بممثلى الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علما بمظاهر الاضطهاد، لضمانة تعاطفهم معهم وتأييدهم لهم.

ثانيا: فى ١٧ يوليو ١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة الإسكندرية لدراسة مشاكل الطائفة،ووجه بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفض الاستجابة لطلب وزراة الداخلية لدواعى الأمن ،مدعيا أن أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس إبشواى كامل ويهددون بقتله.

ثالثا:عقد اجتماعا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٢ لكهنة القاهرة إثر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة ،وأصدر تعليماته لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصلاة وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد فى حالة التعرض لهم،وغادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث،وقام بدعوة المجمع المقدس وأعلن الصوم الانقطاعى والحداد بالكنيسة احتجاجا على ذلك.

رابعا:فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية بالعباسية بمناسبة مرور عام على تقلده الكرسى البابوى،تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والإدعاء باضطهاد الأقباط.

خامسا:فى مارس ١٩٧٣ عقد اجتماعا مع بعض المسؤولين بمدارس الأحد وحثهم على نشر شائعة وسط الأقباط بأن قضايا التهريب المتهم فيها «رفلة غرباوى» و«صادق غبور» وآخرين، القصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين،كما أنه قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوى وقرر عدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسى البابوى الذى كان مقررا له ١٤ نوفمبر ١٩٧٩.

كانت مباحث أمن الدولة قد أرادت تضييق الخناق على البابا شنودة وأن تسجل له كل شاردة وواردة،كل اجتماع وكل لقاء..كل موعظة وكل مؤتمر،لكن هل كان كل ما ورد فى هذا التقرير صحيحا ؟